التوتر في الاراضي المحتلة يتصاعد

الجماهير الفلسطينية تتصدى لقوات الاحتلال وتقطع العديد من الشوارع بإطارات السيارات

تجددت التظاهرات ، والاضرابات الجماهيرية ، في الاراضي المحتلة ، وعمت كافة مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة ، على اثر قيام المستوطنين الصهاينة ، بتفجير قنبلة امام احد المساجد في الخليل مما ادى الى أصابة اثنين من المواطنين بجروح .

وقد اندلعت تظاهرات حاشدة في مدينة نابلس وامتدت الى رام الله والخليل ، حيث واصلت الجماهير تظاهراتها ضد الاحتلال ، رفعت خلال هذه التظاهرات ، الاعلام الفلسطينية ، وردد المتظاهرون الهتافات الوطنية ، وجددوا تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وقام المتظاهرون في نابلس برشق السيارات الصهيونية بالحجارة وأغلقوا الطرقات بالمتاريس ، واحرقوا اطارات السيارات في الشوارع لعرقلة دخول قوات الاحتلال الى المدينة .

وقد اعترف راديو العدو ان اهالي منطقة نابلس ، واصلوا طوال الاسبوع الماضي تظاهراتهم ، وتصديهم للسيارات العسكرية الصهيونية بالحجارة ، ونصب الكمائن في كل مفارق الطرق .

ولا يزال حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال ، ساري المفعول لا سيما في السوق الرئيسية في

جنود الاحتلال يمركزون امام محل مغلق في مدينة نابلس

حرس المستوطنات الصهيونية يطلقون النار على المدنيين الفلسطينيين

نابلس .

وفي رام الله ، واصلت الجماهير الشعبية ، تظاهراتها ، ضد الاحتلال واجراءاته ، وقام المتظاهرون باغلاق الطرقات بالحواجز لعرقلة مرور السيارات الصهيونية ، ومنعها من ممارسة مهامها القمعية كما أشعلوا النيران في اطارات السيارات .

وفي مخيم عسكر ، القريب من نابلس ، تصدى الاهالي للسيارات الصهيونية بالحجارة ، وقد اعترف راديو العدو ، باصابة احد الصهاينة بجروح عدة في وجهه ، عندما قام اهالي مخيم عسكر ، بتحطيم زجاج سيارة باص صهيونية كانت تمر بالقرب من المخيم ، وفرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على مخيم عسكر ، كما أغلقت احدى المدارس في نابلس اضافة الى مدرسة « معزوز المصري » ، بسبب اشتراك طلابها في التظاهرات .

وفي قلقيليه ، هاجم المواطنون حاجزا للشرطة الصهيونية ، وجرحوا ، احد افراده ومنعوا باقي افراد الحاجز من انقاذه .

وقد اعترف راديو العدو بذلك ، واشار الى ان مجموعة من الشباب الفلسطيني ، هاجموا احد افراد الشرطة الصهيونية ، عند حاجز صهيوني ، بالقرب من قليقيليه ، بالمفكات مما ادى الى اصابته بجروح متعددة في وجهه .

واعترف ايضا بأن هؤلاء الشبان ، هاجموا احد المستوطنين عندما حاول انقاذ الشرطي الذي هوجم بالمفكات .

وأشار الى أن القوات الصهيونية ، هرعت على الفور الى المكان ، وبدأت عملية تمشيط واسعة ، واعتقلت عددا من المواطنين .

وفي الخليل ، واصل المواطنون ، تصديهم لقوات الاحتلال ، ومستوطنيه ، وشهدت المدينة تظاهرات ، صاخبة تندد بالاحتلال وجرائمه ، تصدى خلالها المتظاهرون ، للسيارات العسكرية الصهيونية ، وقاموا برشقها بالحجارة ، كما قاموا بتحطيم أعمدة الكهرباء التي تمد المستوطنات الصهيونية في منطقة الخليل بالكهرباء .

وقد اعترف راديو العدو باللغة العبرية ، ان جواً من الغليان يسود الاراضي المحتلة ، كما اعترف بأن قوات العدو استخدمت الرصاص ، والقنابل المسيلة للدموع ، في تفريق التظاهرات التي شهدتها نابلس ، ورام الله ، والخليل .

على الصعيد نفسه ، اعترفت وكالة « رويتر » للانباء ، في تقرير لها من الارض المحتلة ، ان التوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مستمر في التصاعد ، وان المواطنين الفلسطينيين ، يقيمون المتاريس على معظم الطرق الرئيسية الواصلة بين مدن الضفة الغربية ، ويتصدون للصهاينة وسياراتهم العسكرية .

من جهة ثانية صعد المستوطنون الصهاينة ، بدعم وتشجيع قوات الاحتلال من اعتداءاتهم وجرائمهم ضد المواطنين ، في الاراضي المحتلة ، فبعد ان قاموا بجريمة تفجير قنبلة امام احد المساجد في الخليل مما ادى الى اصابة اثنين من المواطنين ، تعرضوا في اليوم الثاني لأحد السيارات العربية على المدخل الشمالي لمدينة الخليل ، واطلقوا عليها الرصاص مما ادى الى استشهاد طفلة فلسطينية ، كما اصيب أربعة اطفال فلسطينيون بجروح نتيجة اصابتهم بطلقات نارية من صهاينة ، مقنعين ينتمون الى احد المستوطنات القريبة من الخليل .

من جهة اخرى ، طالب المستوطنون الصهاينة ، من حكومة بيغن توفير الحماية لهم ، حيث تجمع عدد من الصهاينة ينتمون الى عدد من المستوطنات الصهيونية ، في منطقة الخليل ، امام مقر حكومة بيغن في القدس المحتلة ، وطالبوا بتأمين مزيد من الحماية لهم ، فيما تسود مدن وقرى الضفة الغربية حالة من الغليان الشعبي المتصاعد .

ويتوقع ان تشهد الاراضي المحتلة خلال الاسابيع القادمة ، المزيد من النضالات الجماهيرية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين الصهاينة ، استعداداً ليوم الأرض ، الذي يصادف يوم ٣٠ آذار من كل عام

ايتان :
فضيحة «صغيرة» !

المحكمة الصهيونية تدين ٤ جنود لممارساتهم الوحشية

الفضيحة الكبرى تلتهم الفضائح الصغرى

بعد مداولات استمرت ثلاثة أشهر ، أدانت محكمة عسكرية صهيونية ، الاسبوع الماضي أربعة جنود ، بتهمة إساءة معاملة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة في شكل وحشي خلال العام الماضي .

ورغم أن رئيس الأركان الصهيوني اعترف بإصدار الأوامر الى الجيش الصهيوني «لمضايقة السكان الفلسطينيين» إلا أن المحكمة لم تصدر أية إدانة ضد إيتان ، بل اكتفت للادلاء بشهادته في المحكمة ، وقد أثارت هذه المسألة الاستغراب ، حيث اعتبر المراقبون ان الجيش الصهيوني نفسه متهم بشن حملة منظمة من التعديات الوحشية والمضايقات ضد المتظاهرين الفلسطينيين !! وكان إيتان قد أكد في شهادته أمام المحكمة «أنه أصدر الأوامر للجيش بمعاقبة المتظاهرين بالضفة الغربية ، وان تلك العقوبات تشمل معاقبة الوالدين والعقوبات الاقتصادية» .

وقال ايتان : نعم ان هناك أمر عسكري يتعلق بمعاقبة الوالدين وهذا يبلى بلاء حسناً مع العرب» .

وركزت المحكمة التي استغرقت «٣» أشهر انتباه الرأي العام ، الى أساليب استخدمها الجيش الصهيوني بسحق الانتفاضة الجماهيرية في الضفة الغربية في الربيع الماضي ، التي تصاعدت إثر إقدام السلطات الصهيونية على عزل عدد من رؤوساء البلديات العرب لتأييدهم منظمة التحرير الفلسطينية وفي محاولة لتغطية سياسات العدو الصهيوني ، وممارساته واجراءاته العميقة وعقوباته الجماعية ، اعتبرت هيئة المحكمة المؤلفة من ٣ قضاة ، الأوامر التي أصدرها الرئيسان المباشران للميجر ديفيد مورفاز الذي كان نائباً للحاكم العسكري في مدينة الخليل عند وقوع الممارسات الوحشية وهما الكولونيل شالوم لوغاسي والبريغادير يعقوب جرتاوي واعتبرتها أوامر غير قانونية وكان يجب عدم إطاعتها .

ومع أن هيئة المحكمة تعترف جيداً ، القوانين المعمول بها في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، مستمدة من القوانين التي كانت تستخدم في فلسطين عندما كانت خاضعة للانتداب البريطاني ، والمعروفة بوحشيتها وتناقضها الصارخ مع الحقوق المدنية والسياسية ، والمقرة في الهيئات الدولية ، ومع أبسط حقوق الانسان الا أنها مارست في تقريرها سياسة النعامة التي تتصور أنها بإخفاء رأسها بالرمل ، لا يستطيع أحد أن يراها !!

ويذكر ان الشرطة العسكرية فتحت تحقيقاً في سلوك لوغاسي الذي كان حاكمل عسكريا للخيل آنذاك دحر تاوي الذي لا يزال قائداً عسكريا للضفة الغربية ، لكنها قررت عدم توجيه اي إتهامات اليهما قبل انتهاء محاكمة العسكريين ، وذلك في محاولة مكشوفة للمماطلة حتى تتلاشى ردود الفعل الناجمة عن إنتشار اخبار الاوامر التي تصدرها رئاسة اركان الجيش الاسرائيلي الى سلطات الحكم العسكري الصهيوني بحيث يمكن بعد ذلك مصالحة الموضوع بهدوء وبدون مضاعفات ولا عقوبات كبيرة . وفي نفس الوقت الذي اعترف إيتان بإصدار الاوامر ، ادعى الميجر جنرال اوري أور قائد المنطقة الوسطى «انه لم تكن هناك اوامر بمضايقة السكان» ولا شك هذا التناقض في الشهادات واقوال ، يكشف حقيقة الموقف والممارسات اللااخلاقية لدى قادة جيش العدو الصهيوني .

هذا وقد عرض القضاة في قرارهم الذي استغرقت تعوته ساعتين ونصف ساعة ، حوادث ١٦ آذار الماضي .

وقد جاء في التقرير من الواضح ان جنوداً بينهم متطوعون واحتياطون ، ضربوا الطلاب الى درجة ، اوجبت المعالجة الطبية لبعض الطلاب» .

من الجدير بالذكر ان القضاة ارجأوا ، اعلان الاحكام على الجنود الاربعة الذين ادينوا الى جلسة مقبلة .

وفي تفسير عدم ادانة المتهمين الثلاثة الآخرين ، جاء في تقرير المحكمة «أنه نظراً الى تناقض الاقوال ، كان من الصعب تأكيد أي من المتهمين السبعة ، اشترك بالضرب»

وفي تعليل الاسباب التي أدت الى عدم ادانة كبار الضباط ، قالت المحكمة بصدد موقف الميجر مورفاز» انه لم تظهر بنية ثابتة ضده ، وظل هناك من الشك ما يكفي لتبرير اعلان باءته .

والواقع أن المحكمة الصهيونية لا تبحث حقاً عن الادلة التي تثبت وجود ممارسات وحشية ضد المصير الفلسطينية فالممارسات اليومية لجيش الاحتلال ضد الجماهير الفلسطينية والتي تصل الى حد القتل في المواجهات التي تحريض ، كثيرة وكثيرة جداً في عموم المناطق المحتلة ، ولكنها لا تريد ذلك ، بل جل ما تبتغيه ، هو الظهور بمظهر الحريص على التمسك «بالقانون» والديمقراطية ، وفي سبيل ذلك تقدم بعض الجنود «ككبش فداء» .

والواقع أن السياسة التي تمارسها المحاكم الصهيونية ابانت سياسية مكشوفة ومفتوحة ، وتستهدف باستمرار تضليل وخداع الرأي العام المحلي والعالمي ، الذي يزداد اشمئزازه من الممارسات الفاشية والعنصرية الصهيونية .

ففي الوقت الذي عرضت فيه لجنة كاهان توضيات محددة ، بصدد المسؤولين العسكريين الصهاينة ، بسبب «اهمالهم أو تطيرتهم أو سوء تقديراتهم» لما يمكن ان يحدث عندما دخلت القوات الفاشية اللبنانية مخيمي صبرا وشاتيلا ، نجد أن هذه اللجنة لم تصدر توصية محددة تجاه ايتان رئيس الاركان الصهيوني «لانه سيترك الخدمة في أيار القادم» واعتبرت ذلك كافياً ، رغم ان ايتان مدان بضلوعه بمجازر صبرا وشاتيلا .

وقد نشرت بعض الاوساط السياسية والصحيفة الصهيونية عدم توجيه ادانة واضحة ومحددة الى ايتان من قبل لجنة كاهان بأن ذلك يعود الى «سجله المشرف في الخدمة العسكرية ودوره في حرب ١٩٧٣»

واضافة الى ذلك فان المحكمة الصهيونية التي تنظر بقضية التهم الموجهة الى سبعة جنود صهاينة ، مارسوا كل اشكال العنف والتنكيل والضرب البشع بحق المواطنين الفلسطينيين في الخليل ، اكتفت باستدعاء ايتان للادلاء بشهادته ، رغم اعترافه بأنه وجه أوامر لمعاقبة حتى ذوي الشبان الذين يشتركون في المظاهرات . والشهادة التي أدلى بها ايتان ، لم تؤدي الى توجيه تهمة أو ادانة محددة . ومن الواضح أن هذه الأمور العجيبة الغريبة لم تعد مثار دهشة واستغراب شديدين في الاوساط الفلسطينية والمطلعة على طبيعة «الديمقراطية الصهيونية» المفصلة على مقاس سياسيات ومصالح واحتياجات وضرورات ما تريده «الدولة العبرية» فاذا كانت مجزرة صبرا وشاتيلا ، قد عولجت في الكيان الصهيوني بتعديل في الحقيبة الوزارية لشارون ، وبتوجيه اللوم للآخرين ، مع لفت نظر الى الاخطاء ، فماذا يمكن ان ننتظر من احكام بحق الذين يمارسون الاضطهاد والعنف بحق المواطنين الفلسطينيين المتظاهرين في الخليل وغيرها؟

ان الأمر الذي يبدو واضحاً ، هو أن انهماك الحكومة الصهيونية بتطويق الآثار التي تترتب على توصيات لجنة كاهان ، وانهماك الصحافة المحلية والغربية بهذا الحدث ايضاً ، قد وضع محاكمات المحكمة العسكرية في الدرجة الثانية ، ولسان حالها يقول :

عند انفجار الفضائح الكبيرة ، لا وقت للفضائح الاصغر